وحينئذ ففي عطفه على الماضي ثلاث تأويلات احدها
ان المضارع قد لا يقصد به الدلالة على زمن معين من حاله
او استقباله وانما يراد به مجرد الاستمرار ومثله الذين
امنوا ويعملون فلو بهم يذكر الله الثاني انه معمول له بالماضي
لعطفه على الماضي الثالث انه على بابه وان الماضي قبله
معمول له بالمستقبل الوجه الثاني انه حال من فاعل
كفروا وبه بدا ابو البقاء وهو فاسد ظاهر لانه مضارع
مثبت وما كان كذلك لا تدخل عليه الواو وما ورد
منه على قلته معمول له فلا يحمل عليه القراء وعلى هذين
القولين فالخبر محذوف واختلفوا في موضع تقديره
فقدره ابن عطية بعد قوله والباد ي ايمان الذين
كفروا وصدوا او هلكوا او نحو ذلك وقدره الزمخشري
بعد قوله والمسجد الحرام ان الذين كفروا
نذيقهم من عذاب اليم وانما قدره كذلك لان قوله
نذقه من عذاب اليم يدل عليه الا انه يلزم من تقدير
الزمخشري الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي
وهو خبر ان فيصير التركيب هكذا ان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام نذيقهم
من عذاب اليم الذي جعلناه للناس وللزمخشري ان
ينفصل عن هذا الاعتراض بان الذي جعلناه لا نسلم
انه نعت للمسجد حتى يلزم ما ذكر بل نجعله منقطعا

عنه نصبا او رفعا الوجه الثالث ان الواو في ويصدون
مزيدة في خبر ان تقديره ان الذين كفروا يصدون
وزيادة الواو مذهب كوفي تقدم بطلانه اول سبحان
قوله منسكا قال في المختار المنسك بفتح الميم وضمها
السين وكسرها الموضع الذي تذبح فيه النسائك وقرئ
بهما قوله تعالى لكل امة جعلنا منسكا وانسك
الذبيحة وجمعها نسك بضمتين ونسائك انتهى
شيخنا واختار بتقدير منسكا اي ان المفعول الثاني
محذوف وسبقه الى ذلك ابن عطية الا ان ابا حيان
قال ولا يحتاج الى هذا التقدير الا ان كان المراد تقسيم
المعنى لا الاعراب فيسوغ لان الجملة في موضع
المفعول الثاني فلا يحتاج الى هذا التقدير هو رمي
وفي اسمين الذي جعلناه يجوز جره على البدل
او البيان والنصب باضمار فعل والرفع باضمار
مبتدا وجعل يجوز ان يتعدى لاثنين بمعنى صير
وان يتعدى لواحد والعامة على رفع سواء وقراه حفص
عن عاصم بالنصب هنا وفي الجاثية سواء محياهم
ومماتهم ووافقه على الذي في الجاثية الاخوان ويأتي
توجيهه فاما على قراءة الرفع فان قلت ان جعل
بمعنى صير كان في المفعول الثاني ثلاثة اوجه
احدها وهو الاولى ضمير الجملة من قوله سواء العاكف فيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)